

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ
بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ))

صدق الله العلي العظيم

کلیه حقوق مادی مترتب بر نتایج مطالعات، ابتکارات و

نوآوری های ناشی از تحقیق موضوع این پایان نامه

متعلق به دانشگاه رازی است



جامعة الرازي

كلية العلوم والاداب الانسانية

قسم القانون

رسالة مقدمة الى مجلس كلية القانون جامعة الرازي
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

الطعن بطريق الاستئناف

(دراسة مقارنة بين القانون العراقي والایرانی)

باشراف:

الدكتور فرامرز باقر آبادی

من قبل الطالب:

علی کریم حمزة ال مهدي

م ۲۰۱۷



دانشکده ادبیات و علوم انسانی
گروه حقوق

پایان نامه جهت اخذ درجه کارشناسی ارشد رشته ی حقوق خصوصی

دانشجو:

علی کریم حمزه ال مهدی

عنوان پایان نامه:

مطالعه تطبیقی تجدید نظر در حقوق ایران و عراق

در تاریخ _____ توسط هیأت داوران بررسی و با درجه _____ به تصویب نهایی رسید.

۱-استاذ راهنما	دکتر فرامرز باقر ابادی	با مرتبه علمی استادیار	امضاء
۲-استاذ داور داخلی گروه	دکتر خدیجه مرادی	با مرتبه علمی استادیار	امضاء
۳-استاذ داور داخلی گروه	دکتر علی عباس حیاتی	با مرتبه علمی استادیار	امضاء

الاهداء

الى والدي العزيز: اللهم انزل على قبره الضياء والنور والسرور وجاهه بالاحسان
احسانا وبالسيئات مغفرة ورضوانا اللهم وخذه من ضيق اللحد الى جنات الخلود
وارحمه واغفر له يارب العالمين..

الى ينبوع العطف والحنان الى النور الهادي في وحشة الايام والدتي العزيزة...

الى النهر المتدفق عطاء جدتي الغالية....

الى من اشتد بهم ازري وغمروني بفضلهم اخوتي الاعزاء.....

شکر و تقدیر

بسم الله الرحمن الرحيم

((ولقد آتينا لقمان الحكمة , أن اشكر لله , ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه , ومن كفر فإن الله غني حميد))

صدق الله العلي العظيم

سورة لقمان/الاية(۳)

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاساتذة وخصوصا الاستاذ الدكتور (فرامرز باقر ابادی) الذي لم يخل علي بالنصح والارشاد والمساندة على مدى فترة كتابتي لهذا البحث ولما تحمله من معاناه معي لكي ترى هذه الرسالة النور وكما اتقدم بشكري وتقديري الى جميع من ساعدني بانجاز هذه الرسالة واسأل الله تعالى الموفقية لهم جميعا.

الباحث

علي كريم حمزه ال مهدي

الملخص

نتناول في هذه الدراسة طريقا هاما من طرق الطعن العادية في الاحكام وهو الطعن بطريق الاستئناف وهو طعن يهدف منه الى اعادة النظر في حكم من احكام محكمة البداية والاستئناف لا ينحصر دوره في مراقبة صحة الحكم من الناحية القانونية بل يؤدي الى اعادة نظر الدعوى للفصل فيها من جديد من حيث الواقع والقانون امام محكمة الاستئناف وصولا الى تايد الحكم البدائي او فسخه او تعديله. وتكلمنا عن الاحكام القضائية ومحاكم الاستئناف وتعريف الاحكام القضائية وانواع الحكم القضائي وكيفية اصدار الاحكام وتحريها والاحكام القابلة للاستئناف في كلا القانونين العراقي في المادة (١٨٥) والايرواني في المادتين (٣٣١ و٣٣٢) وبيننا الدعوى الاستئنافية والخصوم في الدعوى الاستئنافية واطراف الدعوى الاستئنافية ومدة الاستئناف في كلا القانونين العراقي في المادة (١/١٨٧) والقانون الايرواني في المادة (٣٣٦) ولاجل تغطية هذا الطريق من طرق الطعن العادية بينا ايضا اجراءات الدعوى الاستئنافية وكيفية تقديم الاستئناف في كلا القانونين العراقي والايرواني والطعن بطريق الاستئناف اهمية بقائه وانواعه وطبيعته القانونية والاثار التي تترتب على هذا الطريق من طرق الطعن العادية.

الكلمات المتكرره: قانون المرافعات العراقي، قانون المرافعات الايرواني، المستئناف عليا، المستئناف، محكمة الدرجة الاولى ،

محكمة الاستئناف.

خطة البحث

صفحة

الفصل الاول : نشأة الاستئناف

- المبحث الاول: نشأة الطعن بطريق الاستئناف في القوانين القديمة والشريعة الاسلامية ٢
- المطلب الاول: نشأة الاستئناف في القانون الروماني ٢
- المطلب الثاني: الطعن الاستئنافي في القانون الفرنسي القديم وقوانين مابعد الثورة الفرنسيه ٣
- المطلب الثالث: الطعن الاستئنافي في الشريعة الاسلامية ٥
- المبحث الثاني: نشأة محاكم الاستئناف في القانون العراق وايران ٦
- المطلب الاول: محاكم الاستئناف في العهد الملكي ٦
- المطلب الثاني: محاكم الاستئناف في العهد الجمهوري ٧
- المطلب الثالث: نشأة محاكم الاستئناف في ايران ٨

الفصل الثاني : تعريف الاستئناف

- المطلب الاول: تعريف الاستئناف في القانون العراقي ١١
- المطلب الثالث: التعريف القضائي للاستئناف ١٢
- المبحث الثاني: التعريف بالاحكام القضائية ومحاكم الاستئناف ١٢
- المطلب الاول: اصدار الاحكام وتحريرها ١٢
- المطلب الثاني: الحكم القضائي معناه وانواعه ١٢
- المبحث الثاني: التعريف بالاحكام القضائيه ١٢
- المطلب الاول: اصدار الاحكام وتحريرها ١٣
- المطلب الثاني: الحكم القضائي معناه وانواعه ١٦

الفصل الثالث : الدعوى الاستئنافية

- المبحث الاول: الخصوم في الدعوى الاستئنافية ٢١
- المطلب الاول: اطراف الدعوى الاستئنافية ٢١
- المطلب الثاني: مدة الاستئناف ٢١
- المبحث الاول: الخصوم في الدعوى الاستئنافية ٢١

المطلب الاول: اطراف الدعوى الاستثنائية.....	٢٢
المطلب الثانى: مدة الاستئناف.....	٣٠
المبحث الثانى: الطعن بطريق الاستئناف اهمية بقاءه انواعه وطبيعته القانونية.....	٣٣
المطلب الاول: اهمية بقاءه.....	٣٣
المطلب الثانى: انواع الاستئناف.....	٣٣
المطلب الثالث: طبيعته القانونية للاستئناف.....	٣٣
المطلب الاول: اهمية بقاءه.....	٣٣
المطلب الثانى: انواع الاستئناف.....	٣٥
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للطعن بطريق الاستئناف.....	٣٩

الفصل الرابع : اجراءات الدعوى الاستثنائية

المبحث الاول: كيف يتم تقديم الاستئناف.....	٤١
المطلب الاول: كيفية تقديم الاستئناف فى القانون العراقى.....	٤١
المطلب الثانى : كيفية تقديم الاستئناف فى القانون الايرانى.....	٤٣
المبحث الثانى: الاحكام القابلة للاستئناف.....	٤٤
المطلب الاول: الاحكام القابلة للاستئناف فى القانون العراقى .	٤٤
المطلب الثانى: الاحكام القابلة للاستئناف فى القانون الايرانى.....	٤٤
المبحث الثالث: اثار الطعن بطريق الاستئناف ومضمون الحكم الاستثنائى.....	٤٦
المطلب الاول: اثار الاستئناف فى القانون العراقى.....	٤٦
المطلب الثانى: اثار الاستئناف فى القانون الايرانى.....	٤٦
المطلب الثالث: مضمون الحكم الاستثنائى.....	٤٦
المطلب الاول: اثار الاستئناف فى القانون العراقى.....	٤٦
المطلب الثانى: اثار الاستئناف فى القانون الايرانى.....	٤٨
المطلب الثالث: مضمون الحكم الاستثنائى.....	٤٩
الخاتمه.....	٥٢

المراجع.....	٥٩
--------------	----

المقدمة

وبعد ، تظل طرق الطعن العادية الملاذ القانوني المشروع الذي يلجأ اليه المحكوم عليهم لبسط نزاعهم من جديد امام القضاء في محاوله منهم لتدارك ما فاتهم اما محكمة الحكم المطعون او لتقدم وثائق ودفعات ، ولقد اتاح القانون للمستأنف الذي صدر الحكم ضده ان يطعن بالحكم القضائي الصادر من المحكمة عن طريق طرق الطعن القانونية. وذلك لا يعتبر الحكم القضائي الصادر من قبل المحكمة نهائيا او باتا ويمكن القول ان طرق الطعن هي وسائل قانونية اجاز لمشرع من خلالها وضمن سقف زمني محدد للشخص الذي صدر الحكم ضده من طلب اعادة النظر في الحكم الصادر ضده من اجل اتايد الحكم البدائي او فسخه او تعديله. سواء تم تقديم الطلب امام المحكمة التي اصدرت الحكم او امام المحكمة التي حلت محلها وتجدر الاشارة الى ان القصد من اجازة الطعن في الاحكام هي حماية حقوق المستأنف او الشخص الذي صدر الحكم ضده اذ قد يقع القاضي او المحكمة في خطأ عند اصدار الحكم القضائي مما يؤدي الى الحاق الضرر بالمستأنف دون وجه حق لذلك كان من الضروري ايجاد وسيلة قانونية من اجل علاج هذا الضرر وهذا هو السبب الذي من اجله شرعت طرق الطعن العادية وغير العادية. واما بعد ان لكل حق دعوى تحميه ، فمن شاء حماية حقه ، ان يسلك طريق الحماية الذي رسمه القانون ، فان سلك سواه عرض حقه للضياع او السقوط ، ولا يكفي انه سلك هذا الطريق ، وانما يجب ان يستند فيه الى الواجهة المؤيدة للحق وان يجابه ما يوجه اليه من دفع ودفاع حتى تجيب المحكمة الى طلباته ، فان قصر في ذلك ، فقد اجاز له القانون ان يطعن في الحكم لالغائه او تعديله والقضاء له بطلباته ، وحتى يجاب الى ذلك ، فانه يتعين عليه ان يلتزم بالقواعد والاجراءات التي نص عليها القانون

الاطار المنهجي للدراسة

اولا: اهمية الدراسة

١- للاستئناف اهمية كبيرة على الصعيد العملي لانه يمثل وسيلة للرقابة على اعمال قضاة محاكم الدرجة الاولى كما انه يهدف الى تصحيح الخطا الذي يشوب احكامهم وهذا بدوره يصب في مصلحة الفرد وتوضح اهمية الاستئناف كطريق من طرق الطعن في الاحكام القضائية من خلال ردود انصار هذا النظام على منتقديه والحجج التي اوردها للدفاع عنه فنجد ان هذه الحجج قد ابرزت الاهمية الكبيرة للاستئناف.

٢- يعد الاستئناف من المبادئ الاساسية في التنظيم القضائي لمبدأ التقاضي على درجتين فيكون للمحكوم عليه امام محاكم الدرجة الاولى ان يعيد طرح قضيتة مره اخرى امام محكمة اعلى درجة من المحكمة التي اصدرت الحكم بغية اعادة بحث الموضوع مجددا والفصل فيه والطعن بالاستئناف يتيح للمستأنف الذي خسر الدعوى بكاملها او بجزء منها في الحكم الصادر امام

محكمة الدرجة الاولى ان يطلب فسخ الحكم او تعديله من محكمة اعلى درجة من المحكمة الدرجة الاولى ويحقق هذا الاستئناف ضمانا لحس سير العدالة.

٣- ان القضاة الذين يطبقون القانون في المحاكم المختصة هم بشر ، معرضون للخطا سواء كان حدوثه سهوا او بناء على فعل الخصوم ولذا يكون القرار الصادر في الوقائع خاطئا لانه قد بنى على وقائع وادله خاطئه لذا فان فتح باب الطعن بهذا القرار الخاطى عند ظهور سبب من اسباب التي يمكن من خلالها اصلاح هذا الخطا يكون من باب احقاق الحق وتحقيق العدالة ان يبادر الى اصلاح هذا الخطا عن طريق الطعن بهذا الحكم بطريق الاستئناف من اجل اصلاح هذا الخطا ورفع الضرر الذي اصاب طالب الاستئناف من القرار السابق.

٤- الطعن بطريق الاستئناف ينقل النزاع الى الاستئناف في حدود ما رفع عنه الطعن الاستئنافي فقد نصت المادة (١٩٢) من الفقرة الثانية قانون مرافعات مدنية عراقي على انه ((الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور حكم البداية بالنسبة ما رفع عنه الاستئناف فقط ولا يجوز احداث دعوى في الاستئناف لم يسبق ايرادها بدائنا ومع ذلك يجوز ان يضاف الى الطلبات الاصلية ما يتحقق من حكم البداية من اجور وفوائد والمصاريف القانونيه وما يستجد بعد ذلك

ثانيا: مشكلة البحث

لم تستطيع محكمة الاستئناف الفصل في طلبا لم يرفع بصددده استئنافا لان نطاق الطعن يتحدد في ضوء طلبات المستئناف دون باقي اجزاء النزاع على مدار حكم محكمة البداية فالاستئناف وسيلة لاصلاح ما اخطا به قضاء ومحكمة اول درجة ثم ان الاستئناف يرمي الى انتهاء النزاع بكامله مما يجعل النظام القانوني للاستئناف غير قابل بالسماح لطلبات جديدة يعرضها الخصوم امامه ومما يرير ذلك ان الاستئناف قد شرع بقصد تلافي الخطا او النقض في الحكم البدائي لذلك ليس من المتصور ان ثمة خطأ من الممكن ان ينسب الى محكمة الدرجة الاولى وفي امر لم يعرض عليها ولم تفصل فيه او عرض عليها وفصلت فيه ولم يكن مدار الطعن الاستئنافي المقدم كما انه يقصد بنقل الدعوى في الطعن الاستئنافي الى محكمة الاستئناف بالنسبة لما رفع الاستئناف عنه فقط أي ان يكون ان يكون ذلك في حدود طلبات المستئناف فتقوم محكمة الاستئناف بالنظر في المسالة المستأنفة دون المساله التي حسمها الحكم البدائي وقبل بها المستئناف.

ثالثا: منهجية البحث

ان منهج البحث يعتمد على التحليل المقارن وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في قوانين المرافعات المدنية (العراقي والايرواني) والاجراء التنفيذي لها والاحكام النهائية التي يجوز فيها الاستئناف واطراف دعوى الاستئناف والاجراءات التي تتبعها المحكمة عند النظر في دعوى الاستئناف مع بيان الاثار التي تترتب على الطعن بطريق الاستئناف وحيث سيتبع الباحث دراسة تطبيقية منهجية مقارنه وذلك ببيان بعض الحالات التطبيقية التي عرضت على القضاء العراقي ثم يقارن ذلك بما

ورد في قانون المرافعات العراقي الى ماورد في قانون المرافعات الايراني مع بيان اوجه الاختلاف والتشابه بين القانون الايراني والعراقي لغرض الوصول الى الوجه الامثل لهذا الطريق من طرق الطعن العادية

المبحث التمهيدي

الاستئناف في القرآن الكريم

القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يخلق على كثرة الرد ولا تنقضي عجائبه، وكيف لا وهو مفصل على علم الله

سورة الأعراف ﴿ كِتَابٌ أُخْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ وقد عكف العلماء على القرآن الكريم منذ نزوله، تلاوة وتدبرا وتفسيرا بحثا عن أسرار ومعانيه ودلائل إعجازه وبذلوا بذلك جهودا متضافرة، وصُرف الحظ الأوفر من تلك الجهود إلى تفسيره واستنباط أحكامه

وتعد الدراسات القرآنية من أوسع الدراسات مساحة وسبلا، ولا ريب أن غاية العلوم هي البحث عن مكانه الإعجازية في حروفه وكلماته وآياته وسوره، وذلك من خلال الأساليب المتعددة، والتراكيب المتنوعة والصيغ المعبرة، فمن جميل أساليبه وروعة فنونه الجملة الاستئنافية حيث كانت دراستها من أركانها ومكوناته وأجزائها قد حصلت على عناية كبيرة من قبل النحويين القدامى، واستمر المحدثون في الاهتمام بدراستها وبيائها، يدل على ذلك ظهور مؤلفات كثيرة في الساحة العلمية منها: «كتاب الجملة الاستئنافية في القرآن الكريم لصاحبه صكر خلف الشعباني» وكتاب «من أسرار الحمل الاستئنافية ودراسه لغوية قرآنية» أيمن عبد الرزاق الشوا. وهي كتب توضح بالدراسة والتحليل دور الجملة الاستئنافية وما تحققه من أغراض ووظائف

عندما نتحدث عن كتاب «الجملة الاستئنافية في القرآن الكريم» فإننا نتحدث عن قيام منهج نحوي وبلاغية أصيل، اعتمده صاحبه في عرض مسائل هذه الدراسة التطبيقية الوصفية التي تقوم على منهج الاستقراء والتتبع والإحصاء، وتعتمد التحليل والتفسير والربط بين جوانب النص القرآني الذي يضم المثال المدروس، ورصد المناسبات والقرائن السياقية المتنوعة بغية استجلاء معنى النص أولا ثم استجلاء معنى الجملة الاستئنافية وعلاقتها بالنص ثانيا، لتتضح طبيعة الجملة وحكمها وبلاغتها، ومن ثمة بلاغة النص الذي يضمها، حيث عمل المؤلف على توظيف بعض الأساليب التي ساهمت في إغناء الدراسة وأبرزها التفسير وتحليل الشواهد القرآنية، والاستنتاج والموازنة واستخراج ما استكن في كل جانب من جوانبها بغية الكشف الدقيق عن دقائق الجملة الاستئنافية

الاستئناف في السنة النبوية الشريفة

تأصلت للأمة الإسلامية منهجية علمية في التعلم والتعليم وفي الرواية والكتابة أساسها القرآن الكريم والسنة النبوية، وفي مقالات سابقة اتضحت جوانب من تلك المنهجية في تعلم القرآن الكريم وتعليمه وحفظه وكتابته، حتى بلغ الذروة في التوثيق والتحقق والتحقيق..

على نحوٍ من هذه المنهجية وفي ضوءها باعتبارها مرجعية علمية وخبرة سابقة انبرت جهود علماء السنة النبوية في حفظ السنة وكتابتها وبذلوا جهوداً غير مسبوقة في جمعها وكتابتها والتحقيق في أسانيدھا والتحقق من متونها واخترعوا لذلك علوماً متنوعة أفاد منها النقد في العصر الحديث ولا غرو أن تبذل جهود كبيرة في خدمة السنة فهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، والشطر المتمم للوحي الإلهي المنزل على نبينا المصطفى الكريم صلى الله عليه وسلم..

ووردت الكثير من الوقائع في السنة النبوية الشريفة وهي بهذه المنزلة من القرآن الكريم، واجهت الكثير من التحديات وحملات التشكيك في العصر القديم وفي العصر الحديث، كان من أبرزها قديماً حركة الوضع في الحديث ونسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، تلك الحركة المتطاولة التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً التي كادت أن تعصف بالمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي إلا أن سحابها انقشعت عن انتصار سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وكان لها نتائج إيجابية تمثلت في إشادة صرح السنة وعلوم الحديث واستطاع علماء الحديث أن يجعلوا حديث المصطفى في استئناف الحكم بمعزل عن حركة الوضع تلك، أما التحديات وحملات التشكيك التي واجهت السنة النبوية وتواجهها في العصر الراهن فهي كثيرة جداً

الأصل التاريخي للطعن بطريق الاستئناف في القانون العراقي والقوانين الأخرى

الاستئناف كطريق من طرق الطعن بالأحكام القضائية مرتبط بفكرة التدرج القضائي وهو بذلك يمتد بجذوره إلى القوانين الروماني والقانون الفرنسي القديم والقوانين التي صدرت بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، أما في الشريعة الإسلامية فنجد الطعن بطريق الاستئناف موجود أيضاً ومنذ عهد الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) وإن لم يكن ذلك بصورة نصوص مباشرة توجب الأخذ به^١، فالاستئناف إذا نشأ في القوانين القديمة وتدرج فيها وتطور سواء من حيث الشكل أو المضمون إلى إن ما وصل إليه الآن في القوانين الحديثه

الأصل التاريخي للطعن بطريق الاستئناف في إيران

الإنسان من الممكن أن يخطأ وحتى القضاة فإن أفضلهم قد يخطأ لذا يجب اتخاذ إجراء معين بموجبه يتم إعادة النظر في القرارات التي تتخذها في الدعوى لذا فإن الاستئناف يراد معالجة الحكم الذي أخطأ به القاضي أو المحكمه وإن القاضي إذا كان على يقين وعلم أن هذه الدعوى من الممكن أن تعرض أمام قاضي آخر، فإنه في هذه الحالة سيتخذ القرار بدقه وحذر أكثر لذلك فإن هذا المبدأ هو ضمانه لحسن أداء القضاة في إيران^٢ وإن قانون أصول المحاكمات الحقوقية الذي تم تصديقه في ١٣٢٩ قمرى وفقاً للطرق التي نصت عليها المواد (٤٨٥، ٤٨٤) فقد نصت وبينت بوضوح قابلية إعادة النظر في القرارات حيث نصت المادة (٤٨٤) على مايلي (القرارات الغير قطعية للمحاكم الابتدائية تكون قابله للاستئناف في المده المحدده قانوناً المادة (٤٨٥) نصت على (القرارات المفضله والمذيله تكون غير قابله للاستئناف) وإن المدعي والمدعي عليه يستطيعون ان يستأنفوا

^١ - د. حسن بن أحمد الحمادي، نظرية حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية - النظرية العامة وتطبيقاتها - المكتبة القانونية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار العلمية

الدولية للنشر، عمان

^٢ - در فرانسه ماده ٤٣٣ ق.١ اصل قابليت پژوهش تصميمات قضائي

الاحكام ضمن نطاق المواد (۳۳۲ , ۳۳۱) او اذا كان مرجع الاعتراض هي محكمة الاستئناف المحافظه فيمكن حسمها ضمن نطاق المادة (۳۶۸)

الفصل الاول

نشأة الاستئناف

المبحث الاول: نشأة الطعن بطريق الاستئناف فى القوانين القديمة والشريعة الاسلامية

سنقوم فى هذا المبحث بدراسة كيفية نشوء الطعن بطريق الاستئناف فى القوانين القديمة وفى الشريعة الاسلامية وعليه نقسم المبحث الى ثلاثة مطالب وكما يلي.

المطلب الاول: نشأة الاستئناف فى القانون الرومانى

يعد القانون بصورة عامة استجابة لمتطلبات الانسان بالعيش وفق ضوابط تنظم له حياته على مختلف الاصعدة , فتوفر له الامان وتبعده عن حالة النزاع والفوضى فالقانون انما وجد بذلك لاحتياجات الانسان للتنظيم وبالمنطق نفسه تعتبر الانظمة القانونية استجابة للاحتياجات التي تتولد فى المجتمع خلال فتره معينه فسن قانون او تقرير نظام قانوني معين ليس الا تكريسا لما اقره الواقع من قبل^١

والاستئناف كغيره من الانظمة كان استجابة للاحتياجات^٢ وان الوضع الاجتماعى لمجتمع معين لا يبقى على حال واحدة دائما فترى انه فى المجتمع الرومانى ادى التطور والتوسع الذى طرا عليه نتيجة الانتصارات على البلاد المجاورة الى ان يظطر الملك الى تعيين حكام فى هذه البلاد الجديدة لكي تظل تحت سلطانه , وانه قام بتعيين بعض القضاة فى هذه البلاد ايضا لاقامة العدل بين الناس وهكذا بدأت الحاجة الى تنظيم سياسى حقيقى ونظام لادارة المجتمع^٣ وحتى يضمن الملك السيطرة على كل ارجاء البلاد فقد وجد فى الاخذ بنظام المركزيه ما يعينه على .

وهذا النظام يعنى ان حكام المقاطعات ومن هم فى مركز ادنى يتلقون اوامرهم من الملك وشيئا فشيئا بدا نظام المركزيه يعنى ان من هو ادنى يتلقى اوامره ممن هو اعلى وهكذا كان الحكام البلاد الصغيره يتلقون اوامرهم من حكام المقاطعات الكبيره وهؤلاء بدورهم يتلقون اوامرهم من الملك وبذلك ظهرت فكرت التدرج نفسها بالنسبه للقضاة من قبل الملك لتحقيق العدل بين

^١ - الدكتور عبد الحميد تركي , نطاق القضية فى الاستئناف -دراسة تحليليه مقارنة -القاهره , دار النهضه العربيه للنشر ١٩٩٨

وتتمثل هذه الاحتياجات بالحاجه الى العدل ورفع الظلم حيث ان الانسان كان يشعر ان بعض الاحكام التي كانت تصدر لجهه من الجهات القضائيه

^٢ - ظلمه له وغير عادله ولذلك كان يحاجه الى جهه اعلى من الجهة التي اصدرت ذلك الحكم ليلجا اليها كي تقوم برفع الظلم وتحقيق العداله , انظر الدكتور احمد هندي مبدا التقاضي على درجتين فى القانون المصرى والفرنسى القاهره , دار النهضه العربيه للنشر بدون سنة الطبع

^٣ - نقلا عن الدكتور علي عبد الحميد تركي , المصدر السابق

السكان في المقاطعات والبلاد المختلفة^١ وبهذا ظهر الاستئناف كنظام يساعد في الربط بين اعضاء وفروع الادارة في المجتمع^٢ حيث استأثر الامبراطور بممارسة السلطات , وكان القضاة يحلون محله في ممارستها تحت اشرافه فقام بذلك التدرج وبدا القضاء يتخذ شكلا منظما فالتدرج اذن هو نواة الاستئناف وبذرتة الاولى ومع ذلك فان الملاحظ في ذلك العصر ان القضاة كانوا يرون في الاستئناف تجريبا لاشخاصهم فتعاسو عن نظره , وكان المحكوم عليهم يخشون لهذا السبب غضب القضاة فلم يستعينوا بالاستئناف^٣ غير ان مجي جستييان واستلامه زمان حكم الامبراطور يهاالرومانيه اعلن في دستوره الشهير الاعتراف بالاستئناف وانه لايشكل اية اهانه للقضاة وحث بنفس الوقت المحكوم عليهم بالتحلي بالشجاعة فب مباشرة حقهم في الاستئناف . فكان الحكم الصادر من القضاة يستانفامام مفوضي الامبراطور وبعد ذلك ينظر الامبراطور في احكام هولاء المفوضين وهنا تاكد مبدا التدرج القضائي حيث ان التقاضي اصبح على ثلاث درجات . الدرجه الاولى تمثل قضاة المحاكم ثم استئناف امام مفوضي الامير واخيرا استئناف امام الامبراطور^٤ غير ان الاستئناف في القانون الروماني وعلى النحو الذي رايناه سابقا لم يكن مقصودا به ان يكون ضمانه قضائية ولا دعامة للمظلومين وانما كان الهدف الاساسي من وراءه ان يكون بمثابة وسيله للرقابه هدفها وضع القضاء تحت سلطات الامبراطور , فهو وسيله لتحقيق المركزيه في ادارة القضاء

المطلب الثاني: الطعن الاستئنافي في القانون الفرنسي القديم وقوانين مابعد الثورة الفرنسيه

في فرنسا ومع نهاية القرن العاشر وضعف سلطة الملوك بدا النظام الاقطاعي في التطور واحتكر الاقطاعيون سلطة القضاء على اراضيهم حيث اعطى للمتقاضين الحق في استئناف الحكم بعد صدوره لفساده . وكان هذا الاستئناف ياخذ شكل المبارزه في ميدان مغلق وتشكل نتيجتها حكم الله في النزاع كذلك كان هنالك استئناف لغياب القانون الا ان هذه الصور لم تكن تمثل استئنافا بالمعنى الحقيقي ومع اخبيار النظام القطاعي نهاية القرن العاشر حل القضاء الكنسي محله وانتهى بذلك عصر الثورة الفرنسيه ليحل محله عصر القانون^٥

ومع بداية القرن الثالث عشر قوي النظام الملكي من جديد وبدا الاتجاه نحو تركيز السلطات في يد الملك وكان النظام القضائي واحدا من اهم الوسائل في تحقيق المركزيه فكان النزاع بعد ان يفصل فيه القاضي يطرح على التابعين الادنى للملك ثم الى تابع الملك ثم الى محاكم الاقليم في البرلمانات , وبعد ذلك يرفع الاستئناف الى الملك اي ان درجات التقاضي في القانون الفرنسي

^١ - اذا كان التظلم من حكم القاضي يتم امام قاضي اعلى منه في التدرج الاداري لنظام المجتمع والتظلم من حكم القاضي الاعلى يكون الى من هو اعلى منه وهكذا دون

توقف الى ان ينتهي التدرج القضائي عند الامبراطور . انظر الدكتور علي غبد الحميد تركي , المصدر السابق , ص ١٩

^٢ - ومن الجدير بالملاحظه ان الاستئناف لم يكن معروفا قبل القانون الروماني وذلك لان الفكرة السائدة انذاك هي ان المجتمع في حالة مساواة , وهذه الفكرة لا تسمح باستئناف

حكم قاض لدى قاض اخر لما في ذلك من مساس في تلك الفكرة , انظر الدكتور احمد الهندي , المصدر السابق , ص ٢٦

^٣ - الدكتور علي غبد الحميد تركي , المصدر السابق , ص ٢٠

^٤ - L - Iselin. degreed jurisdiction these paris , ١٩٣٤ - ٤

^٥ - كان القاضي الذي يفصل في المنازعات موظفا في الاسقفية وظهر نظام التدرج القضائي حيث كان حكم القاضي يحمل الى المطران ثم الى اسقف المقاطعه ثم الى البابا او

معاونيه , اي انه كان هنالك ثلاث درجات للاستئناف , انظر الدكتور احمد الهندي , المصدر السابق , ص ٢٠

القديم لم تكن تدخل تحت عصر فقد كان الاستئناف مسموحا به طالما كانت توجد محكمة اعلى من المحكمة التي اصدرت الحكم^١

وبصدور الامر الملكي سنة ١٥٤١ تم تقليص اختصاصات القضاء الاقطاعي^٢ واصبح تابعو الملك درجه ثانيه بالنسبه لهذه القضاء ودرجه اولى بالنسبه للمسائل التي تخرج عن اختصاص القضاء الاقطاعي .

اما الدعاوي كبيرة الاهميه فكان استئنافها يتم امام البرلمان وكان الملك دائما الدرجه النهائية لاي قضاء ولكن بقت مواعيد الاستئناف طويله وبقي حق الخصوم في عرض النزاع على عدة درجات قائما وترتب على ذلك امتداد الخصومة واطالته ووصولها الى تاييد المنازعات

وانكار العدالة واعجاز الخصم الفقير عن مسايرة الخصومة الى نهايتها وجعل الفوز محققا للخصم الذي يستطيع تحمل النفقات الباهضه وتأخير الفصل في الخصومه . معنى كل ذلك ان غرض الاستئناف في القانون الفرنسي القديم لم يكن اعطاء المتقاضين ضمانه ضد ما قد يقع من القضاة من اخطاء او الميل المتوقع منهم , لكنه كان يهدف الى جمع السلطات القضائيه المنفرقه في المقاطع الواحده الى مركز يضمها ثم اخضاع القضاء الذي يغطي مقاطعات المملكه الى القضاء الملكي واذا كان هذا التنظيم من شأنه ان يخدم بعض المصالح القضائيه فان ذلك على اي حال كان نتيجة للتنظيم لا هدفا له .

بقيام الثورة الفرنسيه سنة ١٧٨٩ كان من الواضح الاهداف عند رجالها وضع حد لتعدد درجات القضاء مما ادى بالجميعيه التأسيسيه الى الغاء نظام الاستئناف المتكرر وفكرة التدرج التي تقوم عليها وذلك بموجب قانون صدر في اغسطس عام ١٧٨٩^٣

وتناولت بعد ذلك الجمعية التأسيسية بحث حق الاستئناف وانتصر رايها اخيرا على ابقائه مع العدول عن النظام القديم الذي يقضي بوجود محاكم عليها يرفع لها الاستئناف ووضعت القواعد على اساس رفع الاستئناف من محكمة المركز الى محكمة اخرى من محاكم المراكز التي في درجتها بشروط خاصه غير ان العمل بهذا النظام اظهر عيوبها ثم استقر الراي اخيرا على الرجوع لانشاء محاكم الاستئناف عاديه ولا يتعدى الخصوم على طرح النزاع على درجتين وذلك بموجب قانون صدر باعادة تنظيم الموسسه القضائيه في اغسطس عام ١٧٩٠ حيث تم فيه الاخذ بمبدأ التقاضي على درجتين^٤

^١ - وكان ميعد الاستئناف ٣٠ سنه ثم اصبح ١٠ سنوات من تاريخ الاعلان وذلك بالامر الملكي الصادر سنة ١٦٦٧ ثم خفض الى ٣ سنوات , انظر الدكتور محمد نور شحاتة , نطاق النزاع في الاستئناف , مطبعة النهضة العربيه القايرة , ١٩٨٨, ص ١٣

^٢ - الدكتور محمد نور شحاتة , نقل المصدر , ص ١٩

^٣ - الدكتور علي عبد الحميد تركي , المصدر السابق , ص ٢٣

^٤ - R.H. soluset . per rot . deoitjudicialiveprive T. ١٩٦١٢, N, ٥٧٩, p, ٦٣٣

فلاستئناف تخلص في اعقاب الثورة الفرنسيه من الاعتبارات السياسيه التي كان يقوم عليها واصبح يجد اساسه في كونه ضمانه قضائية لحسن سير العدالة حيث ان الاخذ بهذا النظام يدفع قضاة محكمة الدرجة الاولى الى العناية بحكامهم والتالي في اصدارها خشية الغائها من قبل محاكم الدرجه الثانيه كما انه يتيح تصحيح ما حصل من اخطاء في حكم محكمة الدرجه الاولى^١

المطلب الثالث: الطعن الاستئنافي في الشريعة الاسلاميه

ان استئناف الحكم الى قاض اعلى درجه فكره لها اصولها في القضاء الاسلامي على الرغم من اننا لا نجد نصوصا مباشر في هذا القضاء تنص على وجود الاستئناف كدرجه ثانيه من درجات التقاضي الا انه وفي الواقع العملي نجد ان الاحكام التي يصدرها القضاة المسلمون سواء كان ذلك في عهد الرسول محمد (صلى الله عليه واله) او في زمن الامام علي (عليه السلام) كان ممكنا استئنافها عند الحاجه وذلك بعرضها على من هو اعلى درجه من القاضي الذي اصدرها وذلك عند عدم اقتناع المحكوم عليه بالحكم , وهذا امر يقره الفقه الاسلامي حيث يقرر جواز اعاده النظر في الحكم امام ولي الامر او من يعينه ذلك^٢

ومن المعلوم ان السلطة القضائية اساسا من اختصاص ولي الامر وان له الحق النيابي فيها الى غيره فيها لكل الاختصاصات او بعضا منها وهذا امر متفق عليه بين الفقهاء في الاسلام من حيث الاجمال وان كان بينهم بعض الخلاف في التفصيل ومما يدل على جواز استئناف الاحكام في الشريعة الاسلاميهماياتي من الامثله^٣

١- حكم الخليفة علي ابن ابي طالب (رض) بالديه لاهل القتل الاربعه في قضيتة (زبية الاسد) حيث قضى بربع الديه للاول وبثلثها للثاني وينصفها للثالث وبالديه كامله للرايع وهو الذي سقط وقتله الاسد وقضى بهذه الديات جميعا على القبائل المزدحمين حول زبية الاسد ولما كره بعضهم الحكم قال لهم الخليفه علي (رض) تمسكو بقضائي حتى تاتوا رسول الله (ص) ليقضي بينكم فلما حضرو الى النبي اقر حكم الخليفه علي (رض) بعدما تظلم منه المحكوم عليهم.

٢- حدث ان جاء رجل الى الرسول محمد (ص) وعرض عليه مساله وقال ان زيدا وعليا (رض) قضيا له فيها بكذا فقال الرسول ((لو عرضت عليه لقضيت فيها بكذا)) فقال للرجل وما يمنعك ان تقضي فيها بهذا الراي فقال له ((لو كنت اردك الى كتاب الله لفعلت ولكن اردك الى راي والراي مشترك)) فلم ينقض مقاله الامام علي (رض) وزيد ومعنى ذلك حكمهما جاء متماشيا مع حكم الشرع وعليه اكده ولم ينقضه اما اذا كان هذا القضاء قد خالفه حكم الشرع فان الرسول كان سينقضه ويلغيه ويصدر حكم اخر اري ان فيه ذلك تأكيدا لمبدأ التقاضي على درجتين

^١ - لقد تغيرت طبيعة الاستئناف نفسه فلم يعد يستلهم ذاته من اعتبارات المركزيه والتوحيد بل بات ببساطة ((ضمانه قضائية)) تجد دائما في الفحص الزوج لنفس الادعاء , في التحقيق المتابع لنفس الواقعة في الحكم الجديد في مددها وصارت الضمانه وحدها علة الاستئناف . انظر الدكتور احمد الهندي , المصادر السابق , ص ١٤

^٢ - الدكتور نصر فريد محمد واصل , السلطة القضائية ونظام القضاء في الاسلام , ط١ , مطبعة الامانة , مصر , ١٩٧٧ , ص ٥٩

^٣ - الدكتور احمد الهندي , المصدر السابق , ص ١٣ , الدكتور انور العمروسي , اصول المرافعات الشرعيه , الدكتور السيد احمد الصاوي , الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية , دار النهضة العربيه للنشر , القاهرة , ١٩٨٧ ,

وهذه الاحكام التي ذكرناها جميعها يمكن ان تعتبر لمحات عن مبدأ التقاضي على درجتين ((الاستئناف)) في القضاء الاسلامي ولكن لا يمكن بنفس الوقت القول انه كانت توجد طرق شكلية محدده يستطيع الخصم باتباعه لها الوصول الى الغاء الحكم الخاطيء او المخالف للشريعة الاسلاميه فالخصم المحكوم عليه كان يستطيع ان يتقدم بما قبل صدوره هذا من ناحيه ، ومن ناحيه اخرى كان الخصم يستطيع ان يرفض احترام الحكم المخالف لمبدأ او قاعده شرعيه ليست محل خلاف او اجتهاد من الفقهاء وكان بعضهم يحصل على فتوى من كبار العلماء بان الحكم يستحق لمخالفته لمبادئ الشريعة الاسلاميه السمحاء .

المبحث الثاني: نشأة محاكم الاستئناف في القانون العراق وايران

المطلب الاول: محاكم الاستئناف في العهد الملكي

قبل ان نقوم بدراسة تشكيل محاكم الاستئناف وانعقادها في العهد الملكي فانه من الجدير بالذكر انه في الدوله العثمانيه لم تكن هنالك محكمه استئنافيه مخصصه في العراق تقدم لها الطعون وانما كانت الطعون تقدم الى محكمه الاستئناف مقرها في اسطنبول اما اول محكمه استئناف شكلت في العراق فقد كانت في بغداد بعد الاحتلال البريطاني للعراق^١ وذلك بموجب بيان تاسيس المحاكم رقم ٦ لسنة ١٩١٧ بتاريخ ٢٨ كانون الاول^٢ حيث نصت المادة السادسة من البيان المذكور على مايلي

١- سيعاد تاسيس محكمه بغداد وتولف هذه المحكمه من رئيس وعدد من الحكام يعينون من وقت لآخر .

٢- وتعد المحكمه متشكله قانونا بوجود الرئيس ، واثنين من الحكام على الاقل او بوجود ثلاثة حكام اذا غاب الرئيس ، واعطى لهذه المحكمه صلاحية القضاء لجميع الاحكام الحقويه والتجاريه القابله للاستئناف.

٣- يجوز لحكام محكمه الاستئناف ما عدا الرئيس منهم ان يودوا وظيفة رئيس محكمه بداءة او وظيفة

حد اعطائها . ام الان فنبحث في تشكيل محاكم الاستئناف وانعقادها في ظل العهد الملكي قد نص على تقسيم العراق الى ستة مناطق قضائية وكما يلي :-

١- منطقة بغداد ، وتشتمل على الوية بغداد والكوت والدليم ومركزها بغداد

٢- منطقة البصره ، وتشتمل الوية البصره والناصرية والعماره ومركزها البصره

^١ - الدكتور داود سمير، شرح قانون احوال المحاكمات الحقويه ، الطبعه الثالثه ، مطبعه الرشيد ، بغداد ، ١٩٤٣-١٩٤٤ ، ص ٣٢٠-وقد عدل البيان السابق الذكر بالتعديل الصادر بتاريخ ١٤-٥-١٩٢١ الذي نصت المادة السابعه منه على انه ((يجوز تاسيس محكمه تميز للعراق بموافقة المندوب السامي)) وتولف هذه المحكمه من رئيس وعدد من الحكام ، الى ان توسس محكمه مستقله ، محكمه الاستئناف ، مقام محكمه التمييز فوق المحاكم التي دونها ثم اضيفت بموجب هذا التعديل ايضا المادة السادسة من بيان المحاكم رقم ٦ لسنة ١٩١٧ الفقرة التاليه ((تنظر محكمه الاستئناف في جميع الاستئنافات الوارده على مايقبل الاستئناف من احكام محاكم البداءة من مدينه وتجارية))

^٢ - وطبقا لانظمة الحكم ، كما يحق لها سحب اي قضيه غير محسومه من اي محكمه كانت ، وتودعها الى محكمه اخرى ذات صلاحية ، ولما كانت محكمه تميز العراق غير موسسه بعد وقد الغي حق المراجعه اليها فيما يتعلق بالقرارات الصادره من محاكم ولاية بغداد